الثورة التكنولوجية وانعكاساتها على الأسواق المالية

بحث مقدم من طرف الأساتذة:

د. ناصر المهدي
- المركز الجامعي خميس مليانة
Elmahdinaceur@yahoo.fr

أ. مادي محمد إبراهيم
- المركز الجامعي خميس مليانة

الملخص

شهد العالم منذ فترة من الزمن مجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية، كولادة المنظمة العالمية للتجارة وسيادة مناخ الحرية الاقتصادية، وبروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، وانفتاح السوق العالمي بتطور وسائل الاتصال والمواصلات...وقد تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتلك المتغيرات الدولية، ومن جملتها الأسواق المالية، سوء من حيث توجه الاستثمار أليها، أو من حيث تطور مؤشراتها المالية، وحجم تعاملاتها، وكذا انعكاسات المتغيرات الدولية على آليات عمل هذه الأسواق.

وساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية؛ حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق المحلية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوفرت سبل المواصلات المختلفة. هذا التقدم التكنولوجي كان له الأثر البالغ في زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية وفي زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وخاصة رؤوس الأموال الساخنة، الباحثة عن الفرص الاستثمارية المواتية التي يمكن تقمصها في الأسواق المالية الدولية.

والإشكالية العامة التي يمكن معالجتها في هذا البحث هي هل أن انعكاسات التطور التكنولوجي تعد إيجابية على الأسواق المالية؟

الثورة التكنولوجية وانعكاساتها على الأسواق المالية

المقدمة

تمتلك اقتصاديات الدول المتطورة والناشئة أسواق مالية نشطة تعمل على تلاقي قوى العرض والطلب لرؤوس الأموال. وفي ظل تطور التبادل الدولي وزيادة نشاط المؤسسات الاقتصادية الدولية النشاط في عدد من دول العالم المختلفة، خلق هذا التبادل والنشاط، الحاجة إلى تدويل رأس المال وتحويل رأس المال من الاقتصاديات التي تعرف فائض إلى الدول ذات الحاجة التي تعرف انخفاض في مصادر الأموال العادية؛ كل هذا خلق سوق رأس مالية دولية تعمل على توفير السيولة اللازمة لإتمام عمليات التبادل التجاري الدولي وعمليات الاستثمار العالمي.

هناك أشكال عديدة من أسواق المال منها المحلية والدولية كسوق رأس المال الأجنبي، سوق الصرف، سوق اليوردولار وسوق الأوفشور...الخ، تعمل كلها على إدارة رأس المال الدولي، وهي تختلف بأشكالها العديدة عن أسواق المال الوطنية التي تعمل في حدود اقتصادياتها المحلية. وقد عرفت أسواق المال تغيرات في إدارتها وأدواتها وأساليبها العملية بسبب التطور التكنولوجي وظهور أدوات ومشتقات مالية جديدة وصعود عملات جديدة في التعامل الدولي تبع لتغيرات وتزايد حاجيات الاقتصاد الصناعي المتطور. وتأثرت أسواق المال الدولية بالأحداث الاقتصادية الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية والأزمات النقدية والمالية غير من نشاطها وتحدياتها في بداية الألفية الثالثة.

وسوف نتبع الخطة التالية لدراسة هذا الموضوع وهي:

الفرع الأول: مدخل عام للأسواق المالية

تحتل السوق المالية مكانة هامة في الاقتصاد الرأسمالي وتعتبر من دعائمه الأساسية وتجسيدا هاما من مبادئ الفكر الاقتصادي الغربي وهو مبدأ الحرية الاقتصادية. حيث تقاس القوة الاقتصادية لدولة ما بقيمة الثروة المتراكمة لديها ومعدل النمو في هذه الثروة من خلال عملتي الادخار والاستثمار. وتلعب المؤسسات المالية مثل البنوك، شركات التأمين وصناديق الاستثمار دورا هاما في تحريك المدخرات من الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض مالي إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي لاستثمارها، الأمر الذي يؤدي إلى تثمير هذه المدخرات وإحداث النمو والتقدم الاقتصادي.

لذا فان هيكل السوق المالي هو مجموع المؤسسات أو القنوات التي ينساب فيها المال الفائض من الأفراد والمؤسسات في المجتمع وفقا لسياسة معينة إلى من هم في حاجة إلى هذه الأموال لفترة من الوقت عن طريق الوسطاء الماليين.[1]

[1] - صلاح الدين حسن السيسي، بورصات الأوراق المالية العربية والدولية وتأسيس سوق الأمارات للأوراق المالية ، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص10.

ويمكن أن نجمل تعريف لسوق المال من خلال وظيفتها وأدواتها وكذا الفاعلين فيها؛ بأنها السوق التي تنتقل فيها الأموال من أناس لديهم مدخرات فائضة إلى آخرين لديهم فرص استثمارية إنتاجية في شكل أصول مالية من أنواع متعددة بواسطة وساطة مالية.

يشتمل التعريف السابق على ثلاث محاور أساسية للسوق المالي وهم: المدخرين والمستثمرين، الأدوات المالية والمنشآت المالية. حيث أنه يوجد في كل مجتمع وحدات، أفراد وشركات ومنظمات حكومية، تزيد دخولهم عن استهلاكهم واحتياجاتهم مما يخلق لديهم فائض لا يستطيعون استثماره بأنفسهم لعدم وجود الرغبة في الاستثمار أو عدم وجود الوقت والجهد الكافيين للاستثمار، ولهذا يقومون بعرض هذه الأموال مقابل عوائد مالية دورية في شكل أرباح أو فوائد أو ريوع بدل الاحتفاظ بها في شكلها السائل؛ ما يعرضها لخسران الفرصة البديلة[2] أو انخفاض قيمتها بسبب التضخم. في المقابل هناك وحدات تستطيع الاستثمار لكنها لا تتوفر على الأموال الكافية للعملية الاستثمارية، وهم الطالبون للأموال، كالمشاريع التي لا تكفي أرباحها المحتجزة استثماراتها المستهدفة، أو الحكومة والجماعات المحلية التي تزيد نفقاتها عن إيراداتها العادية.

لذا فإن الأسواق المالية تساعد على انتقال الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز من خلال عدد كبير من الوسائل والأوعية التي تعتبر أموالا تتداول في أسواق المال ومن هذه الأدوات والوسائل:

- النقود القانونية - الحسابات الجارية
- شهادات الإيداع - أوراق وأذون الخزينة
- الوراق التجارية(الكمبيالة والسند الاذني)- الأوراق المالية(الأسهم والسندات)

ويقسم سوق المال إلى قسمين هما سوق النقد وسوق رأس المال، ولكلاً منها خصائصه وأدواته:[3]

1- **سوق النقد**: يتم من خلال هذا السوق التعامل في أوعية ائتمانية قصيرة الأجل لا تزيد عن السنة، وتتميز تلك الأوعية بانخفاض درجة المخاطرة فيها، ومن أهمها ودائع التوفير، والودائع لأجل، وشهادات الإيداع، والأوراق التجارية وغيرها من الأدوات قصيرة الأجل.

2- **سوق رأس المال**: ويهتم هذا السوق بالمعاملات ذات الأجل المتوسط والطويل، ويشمل:

- **سوق الأوراق المالية**: حيث يتم التعامل فيه بالأوراق المالية الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والبنوك أو الحكومات أو غيرها من المؤسسات والهيئات العامة وتكون قابلة للتبادل.

[2] - الفرصة البديلة هو أن الاحتفاظ بالأموال في شكل سائل يحرم صاحبها من الحصول على الفوائد مقابل إيداعها في البنك أو الحصول على أرباح مقابل استثمارها في مشاريع إنتاجية.

[3] - عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص ص16-17.

- **سوق آخر يتعامل في غير الأوراق المالية:** ويعمل في هذه السوق بنوك الاستثمار وشركات التأمين والبنوك المتخصصة وصناديق المعاش والادخار، وذلك حينما تقوم تلك الجهات بإقراض الغير بنفسها.

وتنقسم سوق المال، بقسميها، إلى أسواق عاجلة أو فورية أسواق آجلة أو مستقبلية.

وتشتمل سوق المال على عدة مؤسسات مالية تقوم بدور الوسيط بين عارض الأموال وطالبي الأموال، مقسمين حسب نشاط ومهام السوق المنتمين إليه، وتستمد الأسواق المالية أهميتها من وجودها ومن الدور المتعدد الأوجه والجوانب الذي تقوم به، فهي أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد القومي، تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته، وفي الوقت عينه تتأثر به، مما يحدث بالتالي آثاراً جديدة. كما تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي، وتحوله من مال عاطل خامل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك تعمل أسواق المال على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم أو السندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم تأكيد أهمية إدارة الموارد النقدية للمشروعات.

فضلاً عن ذلك توفر أسواق الأوراق المالية قنوات ومداخيل سليمة أمام الأفراد، ولا سيما صغار المستثمرين، كما أنها أداة رئيسة لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحيازة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب. كما تمثل حافزاً للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات، وكلما كانت أسواق الأوراق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة وذلك من خلال:

- توفير الحافز والدافع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وحماية الأطراف المتبادلة .
- القدرة على توفير وإعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع، ودعم الاستثمارات ذات الآجال المختلفة .
- رفع درجة الوعي الجماهيري بأهمية التعامل في أسواق الأوراق المالية وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد القومي .

- المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج وبالتالي رفع مستويات التشغيل أو التوظيف وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي .
- تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك بمساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور لأغراض تمويل مشروعات التنمية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي لديها .

الفرع الثاني: مفهوم التكنولوجيا العالية

منذ منتصف الثمانينات بدأت مرحلة التكنولوجيا العالية أو الراقية التي استطاعت أن تصل أليها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض دول الاتحاد الأوربي ومجموعة النمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ وسنغافورة كمجموعة أولى، وماليزيا وتايلاند، والصين كمجموعة ثانية.[4]

وتعرف التكنولوجيا بأنها مجموعة المعارف التي تستخدم لإنتاج الجديد من المواد أو السلع أو العمليات أو النظم أو الخدمات، وترتبط التكنولوجيا ارتباطا وثيقا بالبحث العلمي حيث تستمد منه التكنولوجيا معظم أفكارها ومعلوماتها الجديدة. ويمكن القول أن التطور التكنولوجي المعاصر دخل في مرحلة ثالثة خلال الثمانينات وأوائل التسعينات وهي مرحلة التكنولوجيا العالية High-Tech ويطلق عليها أيضا تكنولوجيا القمة Top Technologie ويتمثل جوهرها في السعي إلى نقل معظم النشاط الذهني للإنسان إلى الآلة. وباختصار صنع "آلة ذكية" تحاكي الذكاء الإنساني بل وتفوقه في بعض الوظائف مع أعادة صياغة المعرفة البشرية ككل: إنتاجاً وتوزيعاً وتوصيلاً واستهلاكاً، وبذلك برزت:[5]

- تكنولوجيا المعلومات ومعها تكنولوجيا الاتصالات ونتاج تزاوجهما؛ أي صناعة المعلومات
- التكنولوجيا الحيوية، وخاصة الهندسة الوراثية
- تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة
- تكنولوجيا الموارد الجديدة وخاصة الموارد فائقة القدرة على التوصيل وفائقة التحمل للحرارة.

وأبرز تكنولوجيا القمة هي تكنولوجيا المعلومات ومعها تكنولوجيا الاتصال عن بعد (أو الاتصالية Telematics) ونتاج تزاوجها صناعة المعلوماتية Informatics وتركز هذه التكنولوجيا على صنع الأجهزة الاليكترونية الدقيقة التي تقوم بالوظائف الذكية في الإنتاج والثقافة والتعليم والترفيه والخدمات على اختلافها مع إتاحة المعلومات والمعارف بالمعنى الواسع ومن ناحية المبدأ؛ عن طريق الأقمار الفضائية والكوابل الضوئية تحت الماء، لكل من يستطيع الدخول في الأجهزة المذكورة في شتى

[4] - أكرم الحوراني، المتغيرات الدولية ومدى انعكاسها على الأسواق المالية الناشئة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،جامعة دمشق، سوريا، المجلد 27، العدد4، 2005، ص13.
[5] - منير الحمش، أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة، أتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، 167.

أرجاء الدول والكون ككل.[6]ومن أهم التطورات هنا التلاقي بين تكنولوجيات الحاسبات الالكترونية من ناحية والاتصالات من ناحية أخرى، نتيجة للتطبيقات المتزايدة لرقاقة السيليكون (Silicon chip) وبشكل عام فان هذه التكنولوجيا تقوم على تضافر ثلاثة ميادين صناعية وهي: الالكترونيات الصغيرة Micro-Electronics، والاتصالات Communications والحاسبات الالكترونيةComputers.

وتمثل الثورة الصناعية الثالثة الأساس المادي للاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية وتلعب دوراً محوريا في تشكيله حيث تعد محرك التغيير في جميع أجزائه، ولقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل من أهمها:[7]

- ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة بحيث يتم توزيع أنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.
- ثورة في التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات، حيث أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الاستمرار. ونتج عن ذلك تكوين التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي وحتى قيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال. وفي دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة اتضح أن 92% من أصل 4200 تحالف استراتيجي بين هذه الشركات تمت مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين بين الثلاثة الكبار في قمت الهرم القطبي الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان.
- النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية وتحرير التجارة من ناحية أخرى
- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وشاركت أيضا ذلك الثورة التكنولوجية، النمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال بين الدول، حيث أرتبط الاقتصاد الدولي بشبكة جديدة من العلاقات التجارية والمالية، كما أن الصدمات الاقتصادية المالية الخارجية أصبحت تؤثر في باقي أطراف العالم أذا حدثت في أحدى أطرافه.

[6] - مجدي شاكر حنا جرس،"أثر التغيرات الدولية في النظام الاقتصادي العالمي على مستقبل السياسة الاقتصادية في دول العالم الثالث"، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة ببور سعيد، جامعة قناة السويس، دفعة 1996، ص 151.

[7] - عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 72.

وتعتبر تجارة التكنولوجيا من أهم المعايير المعبرة عن القدرة التنافسية لأي دولة، ومن أهم الدول المصدرة لحقوق واستخدام الاختراعات هي الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، بريطانيا، فرنسا وإيطاليا؛ حيث بلغ عائد كل دولة من هذه الدول عن تصدير التكنولوجيا على الترتيب نحو 18.8، 5.3، 2.8، 2، 1.7 و0.8 مليار دولار عام 1991، في حين بلغت مدفوعات هذه الدول عن استخدام براءات الاختراع أو التكنولوجيا المستوردة في نفس العام نحو 04، 08، 09، 02، 02، 02، 3 و1 مليار دولار.[8]

على الصعيد العالمي، ارتفعت مبيعات أجهزة الكومبيوتر من ستة ملايين قطعة في العام 1981 إلى 885 مليون في العام 2006. والجدول التالي يبين لنا تطور مؤشرات التنمية التكنولوجية في بعض دول العالم خلال الفترة 2000-2008 كما يلي:

الجدول رقم(1): تطور مؤشرات التنمية التكنولوجية في بعض دول العالم بين الفترة 2000-2008

	أجهزة كمبيوتر شخصية (لكل 100 شخص)		الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (PIB%)		الإنفاق على البحث والتطوير (PIB %)		مقالات المجلات العلمية والتقنية		صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (% من صادرات الصناعات التحويلية)***	
السنوات	2000	2008	2003	2008	2000	2007	2000	2005	2000	2007
الجزائر	0,65	*1,06	2,38	2,31	0,23	-	211	350	4,14	0,70
السعودية	6,29	69,78	5,09	5,18	-	0,04	590	575	0,40	0,60
تونس	2,17	9,65	4,27	5,45	0,53	-	292	571	3,42	5,33
الأردن	3,12	7,47	10,20	7,28	-	-	247	275	7,98	1,11
الصين	1,63	**5,65	7,87	5,97	0,95	1,48	18479	41596	18,58	29,71
المغرب	1,21	5,69	5,33	12,45	0,63	-	466	443	11,28	8,80
ماليزيا	9,45	**23,14	12,82	9,70	-	-	460	615	59,53	51,66
أسرائيل	25,28	-	6,01	5,39	4,77	4,74	6290	6309	25,09	7,53
المملكة المتحدة	34,28	**80,19	6,27	6,34	1,83	1,84	48216	45572	32,07	19,51
الولايات المتحدة	57,05	**80,60	7,50	7,36	2,76	2,67	192743	205320	33,66	28,53
اليابان	31,52	-	6,71	6,69	3,12	3,44	57101	55471	28,35	18,96
البرازيل	4,88	*16,12	5,69	5,28	0,96	-	6407	9889	18,56	11,94
فرنسا	30,42	**65,19	5,56	5,17	2,20	2,10	31427	30309	24,30	18,86

*(إحصائيات 2005) **(إحصائيات 2006)

***صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات تتضمن نسبة عالية من التطوير والبحوث مثل مجال الفضاء الجوي، وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية.

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي حسب قاعدة بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/

[8] - مجدي شاكر حنا جرس، المرجع السابق نفسه، ص 158.

يعود انتشار التكنولوجيات الرقمية إلى عدّة خصائص متعلقة حصراً بالمعلومات وهي المزوّد والمنتج الأساسي للعديد من صناعات تكنولوجيا المعلومات. فعلى خلاف ما هو عليه الأمر بالنسبة إلى المنتجات العينية مثل السلع الاستهلاكية، لا يؤثر "استهلاك" أي فرد لأي معلومة أو يلغي بالضرورة إمكانية أن يستفيد شخص آخر من المعلومة ذاتها.

بالإضافة إلى ذلك، تميل الشبكات القائمة على تبادل المعلومات مثل الإنترنت لأن تكون أكثر أهمية في نظر مستخدميها الحاليين عندما يتصل بها مستخدمون جدد. أخيراً، تنخفض كلفة استخدام التكنولوجيات الرقمية، مثل خدمة تأمين الإنترنت، مع ارتفاع عدد المستخدمين. فقد ساهمت كل هذه العوامل في تسريع نمو حركة العرض والطلب على منتجات وخدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات. وخلال النصف الثاني من التسعينيات، مع ارتفاع نسبة شراء أجهزة الكمبيوتر وازدياد عدد المستخدمين للإنترنت، انخفض الحد الأدنى لكلفة التجهيزات والخدمات الأساسية اللازمة لتشغيل الإنترنت.

الفرع الثاث: الثورة التكنولوجيا والعلاقات المالية

لم يقتصر التغير في العلاقات الاقتصادية على التغير العيني في ظروف الإنتاج أساليب ووسائل المواصلات والاتصال وتغلل المعلومات وسيطرتها على الإنتاج، بل أن التغير شمل العلاقات المالية وتطورها. فلقد ظهرت مع النقود تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه الاقتصاد الحقيقي أو العيني،(Real Economy) والاقتصاد المالي (Financial Economy)، وهذه التفرقة ارتبطت بتطور قانوني مهم مع ما يعرف بفكرة الحق، سواء تعلق الأمر بحقوق عينية مثل حق الملكية أو حقوق شخصية مثل الديون. ويعتبر هذا التطور القانوني من أخطر التطورات في حياة الإنسان، فقد لعبت، مع النقود، دور أساسيا في نمو اقتصاد السوق وأتساعه، حيث يتم التعامل بين الأفراد حول الحقوق في البورصة، وتنتقل الملكيات والحقوق العينية والشخصية في هذا العالم الجديد من الحقوق والرموز. كذالك فقد كانت هذه التطورات هي الأساس في ظهور فكرة الملكية المشتركة في الشركات، وخاصة شركات المساهمة، حيث تجتمع جهود عدد من الأفراد في مشروع مشترك، وتنعكس حقوق كل شريك في عدد من الأسهم تمثل ملكية أو حقوقا في هذا المشروع المشترك، ومع أمكانية التصرف في الأسهم في البورصة أو خارجها أصبح انتقال الثروات في شكل حقوق أو أصول مالية، منفصلا عن الموارد الحقيقية التي تمثلها هذه الملكية من أصول عينية أو موارد حقيقية. فقد يكون المشروع صناعة محددة في مكان معين، ولكن التصرف فيه يتم في البورصة في شكل أوراق مالية متاحة للجميع بصرف النظر عن مكان المشروع. وهكذا بدأت الثورة المالية، وهي تعكس الثورة العينية تتمتع باستقلال كبير وتحرر من ظروف المكان.[9]

---

[9] - حازم الببلاوي،" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، مايو 2000، ص130-132.

وعندما نتحدث عن النقود كأهم أشكال الأصول المالية فهي في نهاية الأمر حق أو مطالبة على جميع السلع المعروضة للبيع في اقتصاد معين، فمن يحمل النقود يتمتع بالحق في الحصول على أي سلعة معروضة للبيع في هذا الاقتصاد. فمن يحمل دولار يتمتع بالحق في الحصول على أي سلعة أمريكية، كما أن من يحمل جنيه إسترليني له الحق في أي سلعة بريطانية، وهكذا بدأ التعامل الاقتصادي يتحرر باطراد من الواقع المادي للموارد العينية لننتقل إلى التعامل الرمزي في النقود. و لم تلبث هذه النقود ذاتها أن تطورت هي الأخرى حتى كادت تتجرد من كل مظهر مادي. فبعد أن كانت تظهر في شكل سلعة أو معدن ثمين أصبحت ورقة بنكنوت، لتصبح بعد ذلك مجرد قيد في حسابات البنوك، وأصبحت الآن مع ثورة الاتصالات مجرد تعبير إلكتروني تحتفظ به ذاكرة الحاسوب الالكترونية (الكمبيوتر) في البنوك.

ورغم أن النقود هي أهم الأدوات المالية، إلا أنها لا تكفي لتطوير المبادلات وتحقيق النمو الاقتصادي، ولذالك وجب أن يصاحبها عدد من الأدوات المالية الأخرى من أسهم وسندات وأذون وأوراق تجارية وحقوق اختيار. ومن هنا ظهرت أهمية الثورة المالية مقابل الثورة العينية، والتي رغم كونها غير مستقلة عنها، وتعد مجرد انعكاس لها ومطالبات عليها، فأن وجود هذه الثروة المالية، من أدوات مالية، قد ساعد على حسن استخدام الثروة العينية وانتقالها. فقد ساعد ظهور الأسهم على تكوين الشركات الكبرى وتجميع رؤوس الأموال الكافية لها، وكذالك بالنسبة لمعظم الأدوات المالية الأخرى التي تطورت وتنوعت بما يتفق مع ظروف المتعاملين من مدخرين ومستثمرين، بائعين ومشترين. كما أن تطور هذه الأدوات وما ارتبط بها من ظهور المؤسسات المالية الوسيطة قد ساعد على تقليل المخاطر بتوزيعها على عدد كبير من المتعاملين، وبالتالي زيادة فرص الادخار والاستثمار ودعم وتطوير الاقتصاد العيني. وبالمقابل استعمال نتائج التقدم التكنولوجي في هذه المجالات ساعد على زيادة كفاءة هذه الأدوات المالية وانتشار استخدامها على أوسع نطاق.

الفرع الثالث: الثورة المالية وتطور الأسواق المالية

من أهم معالم الثورة التكنولوجيا الثالثة ما حدث من تقدم كبير في عالم المواصلات والاتصالات وانعكس ذالك في السرعة الفائقة التي يتم بها تجميع المعلومات وتصنيفها وتخزينها واسترجاعها وانتقالها من أقصى الأرض إلى أقصاها، وكان هذا التقدم من أهم العوامل في تحقيق عالمية الأسواق، حيث لم تعد هناك أسواق وطنية متفرقة، بل اندمجت جميعها في سوق واحدة في عدد كبر من السلع والخدمات، ويبدو ذلك على وجه الخصوص في الأسواق المالية حيث توجد سوق عالمية تضم في سوق واحدة المراكز المالية والنقدية في نيويورك ولندن وزيوريخ وسنغافورة وهونغ كونغ، وكل مركز من هذه المراكز يرتبط بشبكة من الاتصالات والمعلومات متعددة الخيوط مع أسواق مالية أخرى منتشرة في كل

أنحاء العالم، لقد توسعت دائرة المعاملات المالية الدولية بصورة جعلت من الأسواق الدولية المختلفة تبدو كما لو كانت سوقا واحدة، فيما يعرف بالاندماج المالي الدولي.[10]

فإذا أخذنا النقود مثلاً، باعتبارها أهم الأصول المالية، نلاحظ أن النقود لم تعد أمر وطنياً بحتاً، بل أصبحت تتأثر بما يحدث خارج الحدود، وكثير ما تتوقف عليه. فمن ناحية المؤسسات التي تصدر النقود لم يعد الأمر سهلا كما في الماضي، بحيث تصدر عن البنك المركزي والبنوك التجارية فقط، بل أصبحت تصدر أشكال أخرى للمديونية تشارك النقود وظائفها مثل بطاقات المديونية التي تصدرها المؤسسات التجارية والسياحية؛ ولذالك لم يصبح غريبا أن نجد تقسيمات متعدد للنقود كـ M1, M2, M3, M4 وكلها تختلف باختلاف الدول؛ مما يعني ظاهرة النقود لم تعد بالبساطة التي كانت عليها عندما كانت أشياء مادية من معدن أو حتى من ورق. أما مع تطور النقود الالكترونية ونقود البلاستيكية فقد تعقدت الأمور بشكل كبير. كذلك فأن العديد من هذه المديونيات لم تعد تحت سيطرة الدولة، فقيام الدولارات الأوروبية والدولارات الآسيوية لم تعد للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة الكاملة عليها. مما يعني أن الدولار أصبح يلعب دور أساسيا ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، بل في معظم الدول الغربية واليابان وعدد غير قليل من بقية دول العالم.

أن هذا التطور ليس مرتبطا فقط بالنقود بل أن بقية الأدوات المالية شهدت تطورا أكثر وضوحا يتمل في تحرير هذه الأدوات من القيد الإقليمي لتصبح عالمية. فعديد من السندات تصدر في أسواق اليورودولار بما يمكن الشركات العالمية وبعض الدول من التمويل خارج أسواقها المحلية. وبالمثل عمدت عدة دول إلى تحرير أسواقها المالية بحيث أصبحت الأسهم تتداول في معظم الأسواق المالية العالمية دون قيود. وبالتالي أصبحت أمام المدخر فرص عالمية لتوظيف مدخراته، كما أن الاستثمارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر في السوق المحلي من مدخرات، وساعد على كل ذلك تطور أساليب الاتصال بين المراكز المالية العالمية. وجاءت ثورة المعلومات والاتصالات فساعدت على انتقال هذه الثروات المالية في شكل ومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية، تتصل بين البلدان المختلفة دون أن تصطدم بحواجز أو حدود سياسية. أصبحت الثروة المالية اقرب إلى الاستقلال عن الثروة العينية، وأصبحت توافر لها حياتها الخاصة التي تتمرد عن الحدود السياسية وتتجاوزها. وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي تحركه هذه الأصول المالية التي تنتقل من مكان إلى آخر ومن عملة إلى أخرى في لحظات دون أن تعوقها سلطة. وهكذا أدت الثورة المالية في أدوات التمويل وأساليبه إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، وقيدت بالتالي من قدرة السياسة الاقتصادية الوطنية في مواجهة هذه الثروات المالية الهائمة.[11]

[10] - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،
[11] - حازم الببلاوي،" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"، مرجع سبق ذكره، ص 136.

وارتبط التطور التكنولوجي بظهور كم هائل من الأدوات الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فقد أصبح هنالك العديد من الأدوات الاستثمارية منه المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات Swap والمستقبليات Futures والخيارات Options...الخ وكل هذه الأدوات تتطور من فترة إلى أخرى وبشكل مطرد بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية. وفي ظل المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق، استخدمت هذه الابتكارات المالية من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما يتوفر للمستثمر من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حال حدوث تطورات أو توقعات جديدة، وفي ظل ما يوفره التطور التكنولوجي من ترابط بين الأسواق فأنه وفر المناخ الملائم لخروج ودخول هذه الأموال عبر الحدود دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها ومعرفة اتجاهاتها أو الحد من تأثيرها.[12]

والجدير بالاهتمام ليس فقط تطور شكل الأصول المالية وسرعة انتقالها، وإنما الأحجام التي اتخذتها، بحيث أصبح الجزء الأكبر من العلاقات الدولية يتعلق بتبادلها وانتقالها، وتراجع انتقال السلع والخدمات إلى المرتبة الأدنى. ففي 1973 قدر حجم التعامل اليومي في أسواق العرض بحوالي 15مليار دولار، وفي 1983 أرتفع إلى 880مليار دولار والى ما يزيد على 1.3تريليون دولار في 1995. وفي حين كان حجم المعاملات الخارجية في الأصول المالية يمثل أقل من 10% من حجم الناتج المحلي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان في 1980، فقد ارتفعت هذه النسبة في العام 1993 إلى 135% في الولايات المتحدة، و170% في اليابان، و 80% في ألمانيا. وفي كل هذا كانت معدلات نمو هذه المعاملات تتجاوز بكثير معدلات نمو التجارة الدولية.[13]

كذالك فان هذه الثورة المالية لم تقتصر على انتقال رؤوس الأموال، بل أنها بدأت تؤثر في انتقال السلع عن طريق ما يعرف بالتجارة الالكترونية. ومن المنتظر أن تفتح هذه التجارة المجال لتوسع الأسواق أمام عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك إمكانات الشركات الكبيرة، بحيث تتمكن من عرض منتجاتها على صفحات الإنترنيت وتوسيع دائرة الأسواق أمامها. ولن يقتصر الأمر مع التجارة الالكترونية على شراء السلع وبيعها من خلال التعامل مع الانترنيت، بل ستتيح، التعاملات في البورصة إلى أن تصبح عملاً منزلياً يقوم به فرد من خلال شاشات الكومبيوتر للتعامل مباشرة في الأوراق المالية من خلال أجهزته المنزلية. فالفرد لن يصبح موجودا فقط في البورصات من خلال شاشة وول سترست والبورصات سوف تنتقل إلى المنازل. ويكفي لتقدير حجم هذه التعاملات في المستقبل القريب أن نتذكر أن في الولايات المتحدة عام 1999 حوالي 42 مليون منزل تحوز أجهزة كومبيوتر

[12] - شذا جمال الخطيب، العولمة ومستقبل الأسواق المالية العربية، مؤسسة طابا – 25 شارع البراموني- عابدين، 2002، ص 19-20.

[13] - حازم الببلاوي،" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"، مرجع سبق ذكره، ص136.

شخصية من بين 92 مليون عائلة أمريكية، وأن حوالي 12مليون عائلة تقريبا تتعامل حاليا مباشرة مع البورصات (On line)، ويعقدون حوالي نصف مليون صفقة يوميا. ويبلغ عدد المستثمرون الأفراد الذين يتعاملون مباشرة في البورصات حوالي 12% من مجموع المتعاملين، ووصلت نسبتهم إلى 29% في عام 2002.[14]

انه وبسبب التطورات المتلاحقة في كافة المستويات الاقتصادية والتكنولوجية أصبح نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق معدلات الناتج المحلي على مستوى العالم، وشهدت بذلك أسواق المال العالمية توسعا هائلا عن طريق زيادة تكاملها وتنامي حجم أعمالها وعدد منتجاتها وانتشارها على الصعيد العالمي. ومن ثم تزايد بشكل هائل حجم رؤوس الأموال التي تتبادل يوميا بين الأسواق المالية الدولية المختلفة، وبسرعة هائلة بفضل وسائل الاتصال الحديثة، وأصبحت أسواق المال العالمية ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل للتجارة العالمية، مؤكدا بذلك سيطرة الاقتصاد الرمزي على الاقتصاد العالمي المعاصر حيث تتداول مختلف أشكال الثروات المالية (كالأسهم والسندات ، وأذون الخزينة...) بشكل شبه منفصل عن الاقتصاد الحقيقي (عمليات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك..) وفي مناخ تسوده المضاربات الضخمة.[15]

مما سبق يمكن استنتاج أنه رغم العلاقة الوثيقة والواضحة بين الأسواق المالية والثورة التكنولوجية التي خلقت عالم جديد يعرف بالثورة المالية إلا أن هناك بعض المخاوف التي يمكن الإشارة إليها في ظل المنافع التي تصاحب هذا التزاوج المالي: [16]

منافع الثروة التكنولوجية للأسواق المالية

تقدّم السوق المالية العالمية المرتكزة إلى تكنولوجيا المعلومات سلسلة متميّزة من الفرص المتعلقة باستثمار واقتراض الأموال التي تفيد المستثمرين والشركات واقتصاديات الدول. فمن جهة الاقتراض، لنفترض أن مقاولاً أميركياً لم تناسبه السوق الأميركية بما تتيحه من خيارات لزيادة رأس المال من أجل تأسيس شركة جديدة، يمكنه التحوّل إلى الأسواق الأوروبية أو اليابانية مثلاً، لأن هذه الوفرة في الخيارات أمام ا لمقترضين أدّى إلى زيادة حجم المنافسة بين مجموعة المقرضين ممّا ساهم في تخفيض كلفة الاقتراض وسهّل مشاريع التوسّع التجاري بالنسبة للشركات، الأمر الذي خلق تباعاً فرص عمل جديدة وفعّل نمو الاقتصاد.

وكذلك الأمر لجهة الاستثمار، فالمستثمر في سوق الأسهم الأوروبية يمكنه اليوم من أجل الحصول على عائدات أعلى مما قد توفره له مثلاً سوق الأسهم في موطنه أن يختبر أسواقاً استثمارية

[14] - حازم الببلاوي،" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"، مرجع سبق ذكره، ص138.

[15] - عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص60.

[16]- Trade and Globalization http://www.globalization101.org

بديلة في الولايات المتحدة الأميركية. فلقد قدّمت الخيارات الواسعة المفتوحة دولياً فرصاً للمستثمرين الناجحين تصبّ في زيادة أرباحهم من جهة وفي تقليص هامش المخاطر من جهة ثانية وذلك من خلال التوفير لمجموعة أعمالهم الاستثمارية فرصة التنويع.

هذا وقد رفعت السوق المالية العالمية من نسبة النمو الاحتمالي للدول. فهذه الأخيرة، بعد انفتاح قطاعاتها المالية على الأسواق العالمية التي توفر تدفقاً واسعاً لرأس المال أصبح بمقدورها الحصول على مصادر جديدة لتمويل وتطوير مشاريعها في القطاعين العام والخاص على حدّ سواء. إن هذا النوع من التدفقات المالية الخارجية له قدرة تحقيق نسبة أعلى من النمو.

<u>مخاوف الثروة التكنولوجية على الأسواق لمالية</u>

إن التكنولوجيات ذاتها التي ساهمت في إنشاء سوق مالية عالمية متكاملة نوعاً ما أدّت في المقابل إلى زيادة احتمال وكلفة حصول تقلبات في السوق. وتكمن المشكلة الرئيسية في هذه المسألة أن السهولة التي نتجت عن انفتاح الأنظمة المالية الداخلية على الخارج وعن التكنولوجيات الحديثة المبسّطة للعمليات المالية لم تقتصر فقط على منح المستثمرين مجالاً جديداً لتوظيف أموالهم في مختلف الأسواق العالمية وإنما وفرت لهم أيضاً إمكانية سحب استثماراتهم من أي دولة أو سوق عندما يشاءون، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى نتائج اقتصادية مدمّرة بالنسبة للدولة المعنيّة بهذه العملية.

إن الأموال التي يعود للمستثمرين سحبها من الأسواق الأجنبية بسرعة هي في الغالب من نوع رأس المال القصير الأمد. فقد ارتفعت نسبة التدفقات المالية القصيرة الأمد إلى مستويات مدهشة في السنوات العشر الأخيرة وذلك بفضل تطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة. كما أن عمليات بيع وشراء العملات أدّت ربّما مؤخراً إلى توفير أكبر وأوسع حركة تدفق لهذا النوع من رأس المال إذ بلغ 1.5 تريليون دولار يومياً في سوق التداول بالعملات الأجنبية.

عندما تقوم مواطنة أميركية بزيارة المملكة المتحدة مثلاً، فإنها ستعمد إلى تحويل بعض ما تملكه من نقود بالعملة الأميركية أي الدولار إلى العملة البريطانية أي الجنيه الإسترليني. لتحقيق ذلك، عليها إذاً أن تشتري الجنيه الإسترليني وتبيع الدولار إلى طرف آخر (قد يكون فرداً أو مؤسسة) يقوم بالمقابل بشراء الدولار وبيع الجنيه الإسترليني. بالنتيجة، إن كمية الدولارات الضرورية لشراء الجنيه الإسترليني الواحد هو ما يسمّى بسعر الصرف، أي صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار.

وعلى غرار هذه العملية يفعل أيضاً الذين يتاجرون في أسواق النقد ولكن على نطاق أوسع ولأهداف مختلفة. فغالباً ما يتم بيع وشراء العملات ضمن إطار شركات معينة أو مؤسسات مالية متخصصة بهدف دعم التجارة الدولية والعمليات الاستثمارية. إنّ التجار في أسواق النقد يستخدمون تكنولوجيات تجاريّة أكثر تعقيداً تمكنهم من تحريك كميات ضخمة من العملات حول العالم يومياً. فإذا

أرادت شركة أميركية أن تشتري سلعاً معينة تنتجها شركة إيطالية مثلاً، يتوجب على الشركة الأميركية في هذه الحالة أن تبيع الدولار وتشتري الليرة الإيطالية وذلك كي تتمكن من تسديد ثمن المشتريات بالعملة الوطنية للشركة الإيطالية.

هناك نوع آخر من عمليات بيع وشراء العملات يسمّى المضاربة. ويجني المضاربون الأموال معتمدين على توقعاتهم حول تقلبات سعر الصرف لعملة معينة أو من خلال استغلال الفروقات البسيطة في أسعار العملة الواحدة المتداولة في عدة بلدان. وقد تتسبّب المضاربة بالعملات في إحداث تقلبات سريعة في سعر الصرف لعملة بلد ما، الأمر الذي يشكّل حاجزاً أمام شركات هذا البلد أو شركائها يمنعهم من وضع خطط التجارة والاستثمار.

تتدفق أيضاً كميات كبيرة من رؤوس الأموال قصيرة الأمد حول العالم رداً على تغيّر التصنيفات الاقتصادية التي على أساسها يقدّر مدى سلامة اقتصاد كل دولة. فإذا كان لدى أحد المستثمرين مخاوف من تدهور سعر الصرف في دولة معينة تعاني تراجعاً اقتصادياً، فإنه قد يقرر على الأرجح التخلص من السندات أو الأسهم التي يستثمرها في هذه الدولة. وكل ما يأمل به إذاً هو أن يتمكن من بيع تلك السندات والأسهم قبل أن يتفاقم هبوط سعر صرف تلك العملة المكتتب بها لأنه في تلك الحالة ستنخفض القيمة الإجمالية لما سيحصل عليه من عائدات نقدية في حال باع تلك الأوراق المالية سواء مقابل الدولار أو غيره من العملات الأخرى.

لكن في حال شملت هذه التوقعات السلبية المتعلقة بإمكانية التدهور الإقتصادي لبلد ما عدة مستثمرين وقرروا جميعهم بيع استثماراتهم الموظفة في هذا البلد في وقت واحد، فمن المؤكد أن سعر الصرف سوف يتدهور إلى مستويات كبيرة قد تصل إلى حد الانهيار.

وتبعاً لهذا الانهيار في سعر الصرف، ستفقد العملة المستهدفة قوتها الشرائية بالنسبة للعملات الأجنبية. هذا يعني إحداث ارتفاع في أثمان البضائع المستوردة، وهذا ما سيؤدي إلى تصاعد أسعار السلع المحلية أيضاً. وبالتالي يصبح المواطنون من ذوي الدخل المتوسط عاجزين عن شراء المواد الاستهلاكية الأساسية. ولذلك، من أجل تفادي حصول تضخم في الأسعار والسيطرة على تدهور العملة، تلجأ الدول عادة إلى تقليص حجم الإنفاق الحكومي من جهة وإلى زيادة قيمة الفوائد من جهة ثانية وهو أمر موجع اقتصاديا على المدى القريب.

هذا تحديداً ما حصل خلال الأزمة المالية التي بدأت في شرق آسيا في العام 1997 ثمّ امتدّت في العام 1998 إلى روسيا وأميركا اللاتينية. وتعكس تلك الأزمة مدى المخاطر والهشاشة التي يمكن أن ترافق التدفقات الدولية لرأس المال.

لقد شبّه أحد وزراء الخزانة الأميركية السابقين استحداث النظام المالي الدولي بظهور الطائرات النفاثة. فكما تشكل هذه الأخيرة وسيلة نقل أكثر قوة وفعالية من السفن والطائرات ذات النظام المروحي،

كذلك يمكن أيضاً النظر إلى النظام المالي الدولي الحديث في مقارنته بالنظام السابق على أنه أكثر قدرة على بناء الثروات ودعم الأعمال. ولكن من ناحية أخرى، مثلما يمكن للقوّة والسرعة اللتين تختص بهما الطائرات النفاثة أن تسببا حوادث مدمّرة في حال نشوء خلل ما، فإن حجم التعاملات المالية الكبير وسرعة حصولها في الأسواق المالية الحديثة قد يتسببا بأزمات مالية مكلفة جداً.

إذاً، من أجل تخفيض هذه التكاليف، تحاول الحكومات البحث عن آليات تمكّنها من تفادي الأزمات المالية قبل حدوثها. وقد عمدت بعض الدول في طور النمو إلى وضع قيود محدّدة على تدفق رأس المال منها إلى الخارج في حين لا تزال دول أخرى متمّنعة عن فرض تشريعات جديدة على الثروات المولدة لتدفقات رأس المال. وهي تلجأ في المقابل إلى إجراءات بديلة مثل اعتماد آليات حديثة لنشر المعلومات ومراقبة المؤشرات المالية أو الاقتصادية، وهي آليات من شأنها تسهيل تحديد العوامل السلبية وبالتالي تفادي الوقوع في أية أزمة مالية محتملة. ومن غير المفاجئ بتاتاً أن ترتكز العديد من هذه الآليات بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات.

البورصة الإلكترونية: E. Stock Exchange

تتمثل البورصة الالكترونية في تبادل الأوراق المالية إلكترونياً من خلال شبكة الانترنيت؛ حيث تتداول جميع الأوراق المالية مقروءة على شاشات الكومبيوتر، كما يتوفر على الشبكة مواقع للسماسرة يستطيع البائع أو المشتري من خلالها الاتصال بالسمسار مباشرة للشراء أو للبيع أو الخصم الفوري من حسابه لديه، وتعتبر عمولات السمسرة أقل بكثير على الانترنيت مقابل البورصات التقليدية.[17]

- الاكتتاب العام في البورصة الإلكترونية: Initial Public Offerings

أدت البورصة الإلكترونية إلى أتساع رقعة تخصيص وتوزيع وبيع الأسهم الجديدة في الاكتتاب العام للمستثمرين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو بعد شركة السمسرة عن البورصة، إذ أصبحت السمسرة الإلكترونية وسيلة فعالة للوصول إلى جميع المستثمرين فورياً، ويتم ذلك كالتالي:[18]

أ) يقوم السمسار الإلكتروني في حالة الرغبة في بيع أسهم في الاكتتاب العام بالنيابة عن الشركة التي أصدرت الأسهم بعرض بيانات الاكتتاب العام على موقع الانترنيت حيث يستطيع أي مشتري أن يحصل على صورة كاملة من بيان الاكتتاب العام مجاناً، واتخاذ القرار الاستثماري مع معرفة المخاطر المرتقبة.

ب) يحدد المشتري قائمة المكتتبين وسعر السهم وعدد الأسهم المباعة فعلا.

ج) يقوم المكتتب بقراءة البيانات عن الشركة تحت التأسيس من خلال موقعها بالانترنيت (لمعرفة نوع المشاط – الحجم – أنواع المنتجات – حجم السوق- دراسة الجدوى – الموازنات التخطيطية...الخ).

---

[17] - فريد النجار، الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 290.

[18] - فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص295-296.

د) يراجع المكتتب أيضاً بالانترنيت القسم الخاص بعوامل المخاطر المحيطة بالاستثمار مثال القروض المتعثرة – طول فترة السداد – أزمة السيولة – أزمة العملات الأجنبية – سمعة الشركة سابقاً.

هـ) يراجع المكتتب سمعة المديرين وكيفية اختيارهم وتعليمهم وخبراتهم السابقة.

و) مقارنة سعر السهم عند بدء الاكتتاب وفي نهاية فترة الاكتتاب، ومقارنة ذلك بالشركات المنافسة والشركات المتكاملة مع نفس النشاط.

صناديق الاستثمار الإلكترونية: E. Investment Funds

تحقق صناديق الاستثمار للمستثمر مزايا التنويع في المخاطر والخبرات المتراكمة غير المتوفرة لدى المستثمر الفرد الذي يشتري أسهم من الصندوق. ويقوم مديرو صناديق الاستثمار الإلكتروني بتوجيه أموال الصندوق بالشراء وبالبيع الفوري بالانترنيت حيث يتم تحديث أرصدة المتعاملين في حساباتهم بالانترنيت وفق المكاسب المحققة، وقد يتم توزيع الأرباح أو تدويرها مع مبالغ الاستثمار المودعة لدى الصندوق، ويستطيع المستثمر الصغير الاستمرار في إيداع الأموال في حسابه فوراً بالانترنيت في حالة الرغبة في زيادة حجم الاستثمار. وتحقق صناديق الاستثمار الالكترونية المزايا التالية:[19]

- ✓ سهولة البيع والشراء الفوري بالانترنيت.
- ✓ سهولة الإيداع لزيادة حجم الاستثمار بالانترنيت.
- ✓ تحقيق التنوع في الاستثمارات لخفض المخاطر.
- ✓ الحصول على خدمة الاستشارات المالية والاستثمارية.
- ✓ التحويل والتصفية السريعة عند الحاجة.
- ✓ الاحتفاظ بأسعار الصناديق بغض النظر عن حركة البورصة.
- ✓ يتم حساب المكاسب والخسائر المصاحبة لأسهم الصندوق مباشرة وبشكل دوري.

الخاتمة:

يعتبر التطور التكنولوجي في مجال الاتصال من أبرز مظاهر العولمة في العصر الحديث، وقد ساهم هذا التطور التكنولوجي في عولمة أسواق المال وجعل المال أكثر وفرة وأقل تكلفة، يتنقل بسهولة وفي أقل وقت ممكن، مما يساعد على حماية رؤوس الأموال من المخاطر التقنية ويجعل رؤوس الأموال الدولية أكثر كفاءة ومرودية.

[19] - فريد النجار